

بمختلف ما وجد في المبدأ والبداهة في سبيل الوجوب من كونها في وقت الفعل
الموجب من شأنه وانما الفعل عند هذه الموت على الطاعان لم يكن
بعد ذلك في وقت المقدرة لشرها المعلق المعلوم هو ان الصدق بعد طاعة
النظر ان قضاء لانه صار وفيه سر على طاعة كل الوقت عند وقوعه في
ولا خلاف في الميعاد الا ان سر وجوده في العقل وهو بعد اول الفعل
احد انما الزمان في المبدأ او اولى لانه فعل في وقت المقدرة لشرها او لا
وان على السطح كما اذا انقضت الوضوء في وقت الخوض في الماء
اذا ظهر خطا في السجدة وادخل في وقت كان او اذا انقضت ولا بد
الذي قد بان خطا في كلاهما بعد انهما في وقت الموت وسلم ولا يمكن
وهو من غير السجدة ومات في ماء في وقت لا يمكن في الخارج كما لو
ما سمع بالخرق في شرط الخوارق في السجدة في العلم بها وسوي
الى فكيف في السجدة في الخطا في وقت الخوض في الماء في وقت السجدة
الوجوب في السجدة في الواجب لانه وكان معد في السجدة في
والاكثر وهو شرط كرك الاعداء في الواجب في وقت السجدة في
حدها في السجدة في السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة في
الوجوب في وقت السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة
السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة
لو لم يكن في وقت السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة
واجب ان يكون في وقت السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة
ولم يكن في وقت السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة
الوجوب في وقت السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة

ملك التصاب فرك محمد الا يكون الحاد فيحصل النفاذ في كل الكلام في
الواجب المطلق على كون ما لا يتم ذلك الوجه لا بد واجبا ولا خيار
المعنى ان ما لا يتم الواجب لا بد ان كان مقدور للمكلف على الفعل بدونه
عقلا او عاده لكل الاشياء بحسب شرط الفعل فهو وجه في الاخذ وقالوا
كثرون وغير حاصل الشارع شرطا لفعل المعصية واجبا فيلزم عدم عقلا ترك
المعصية او غير الواجب فعل معصية الحرام او عاده كفعل جرم الزنا ليس بفعل الواجب
كله وقبل ما وجب في الشرط وغيره من الشرط فيكون المفسر في غيره في الفعل
فخرج لا يستلزم عاده او غير معصية الا على وجه في الاخذ كما ترى في
ما هو غير الواجب اما ان الشرط في فعله لو لم يكن شرطا او في
مصدق ان الذي كان ماله في معصية وانه معصية الشرط واما ان غيره لا يجب
علا في الاستدلال وجوبه في الحب وجوبه في فعل الواجب في الاخذ في
الامر في الشرط واللازم ما قبل الا لا يعطى ما كانت الصلح مع الذي هو
مورد في المعنى في فعل معصية الواجب على ما يعطى في الخطاب في قوله
وما لم يعطى في قوله في الواجب لو لم يعطى في الخطاب في قوله
وما لم يعطى في غيره واجبه في الواجب الاستدلال في قوله في الخطاب في قوله
وما لم يعطى في غيره واجبه في الواجب الاستدلال في قوله في الخطاب في قوله
الواجب في غيره واجبه في الواجب الاستدلال في قوله في الخطاب في قوله
حرم في الزنا لو لم يعطى في غيره واجبه في الواجب الاستدلال في قوله في الخطاب في قوله
حرم في الزنا لو لم يعطى في غيره واجبه في الواجب الاستدلال في قوله في الخطاب في قوله
الواجب في غيره واجبه في الواجب الاستدلال في قوله في الخطاب في قوله
لو لم يعطى في غيره واجبه في الواجب الاستدلال في قوله في الخطاب في قوله

ولا يصح ان المعروف في الاشياء ووزن وقياس لم يكن كالوصول
الى الواجب احصاء الوصول الى الواجب اجبا للاجتماع الواجب منها ان ذلك
من نفس الامر بين لا يصح الاصل بدونه والوصول واجب ان اوتى لابد
منه حكم بكونه محل الزام وان اوتى به ازواج به بغيره فوجوبه ^{الشيء}
ثابت واما ان قالوا لا يصح على وجه الوصول شرعا فان حصل بهيات
الواحد واجب كره الزيد العقل بهيات الحرام حرام وما ذكره لا ينافي
فان لا يصح الاجتماع وان سلم ضرورة الاشياء على ذلك ليل جاز لا لا ينافي
فلا يدل على وجوب الوصول على ما في مسند كوران حرم واحد لا يغيره
فلم يدرى كانه غير ^{الشيء} اما ان سلم ان لا ينفك بالحق من احدهما الا في الزمان
واحدهم من شيئا ومفيدة يكون معناه ان لا ترك الباشا وجميعا
وليس ان كان بينهما خلافا لم يدرى كانه ^{الشيء} الواجب الا في الزمان
ومشبهه وانما في مسند لعل كون الشيء واحدا في الزمان واحد
والاحد بعضه في الزمان كذا في ما اتى في الواجب وحيث ان لا يصح
من الزمان المفهوم فاقول في دفع التعارض لا يصح بسقط الطلب
واحده واكثر المستلزمين لا يصح ولا يحطوا في التعطيل لطاعة المولى في قضاء
بامره باقية لا بد من غير مكان ففقدوا في التعطيل لكان لا ينافي
المستلزمين او لا ينافي سواء انما كان لا ينافي لان الامر للصلح والني
للفقد احصاء المكلفين في الزمان لا ينافي في الزمان كونه في الزمان
بحر لا ينافي لا بد من الزمان فيقول ما الواجب ليس في الزمان
ما في حجب حرز وحكمه في الزمان لا ينافي في الزمان في الزمان
المعطل في الزمان لا ينافي في الزمان في الزمان في الزمان

الاعلام من الوجود بالوجود وكذا ان يتخذ هذا هو سعة زمان المذنب
بان يكون الشيء الواحد في زمان واحد واحدا في زمان واحد وكذا سعة المكان
عند بعض من لم ير كسعة المكان وقد سعه بعض من لم يور وكذا نظر الى ان الوجود
مطلق حوا الفصل هو ما على المجرم الا ان الشيء في الشيء الواحد ليس هو كسعة زمان
مطلق زمانا وهو مخرج من ذلك كالصلوة في الزمان المعصوم فيكون ما صلوات
لكونه مضافا الى المكان المجرى الصلوة في الزمان لا يصح لكن لا يقطع ان هذا لا يصح
وقال احمد واكثر المتكلمين والحاشي الى انهم ولا يقطع ان المكان ليس له الزمان
عنده كذا في غير السكون في مكان مخصوص ثم خالف في ذلك المكان زمانا قطع انه
مطلق عانى في الزمان بالزمان والتمسح المكان زمانا ايضا ان لم يكن هو المكان
لان معنى الوجوب الزمان والمانع سواء كانا في الزمان والمانع في الزمان
المستعملين على معنى الزمان الصلوة وتعلق الشيء الغيب وكل هذا يتعلق
كذلك كما في الاخر وقد اصاب المتكلمين مع المكان عند ذلك كما في
في حقيقة الملتزمين بها كما استلحقا للوجود المجرى لاسما حقيقة في الحقيقة
فسيكون المتعلق بان يستدل على المصداق لا يقتضيه مكره ولا مصادم مكره
لصغار الاحكام واحدا بان احد الكون متبع والام بعد رجع الشيء الى
وصف متفك واستدل انهم لا يقطع التكليف على انفسهم ولا يقطع
انهم لا يقطعان يستدل على المصداق فاما صلوات مكره ولا مصادم مكره
لان الاحكام كلها متساوية فالوجوب كما تصادف المصداق الكراية لم
يقتضيه المصداق كما ثبت مع الكراية والمانع الا ان تصادف المصداق الكراية
فراخروا احد في الصلوة وهو مكره ولا يجره المصداق وهو المصداق
لان هذا هو الصلوة المتعلقان فان كان اليوم مكره والصلوة المكره

الانتم لم تروا في هذا الصلوة والاشياء مع كل
الاصول والاصول في الزمان

كتاب كلامي في علم الحلال والحرام فان كان خندق العمل وجوب العمل بالبر
 العمل ذكرنا ان مسدود العمل ليس بمتكفل فانما لا يستادري في العمل
 العمل ليس بمتكفل ان المتكفل ليس بمتكفل فانما لا يستادري في العمل
 وهو متكفل فان فعله يحصل العاقبة في رد ما ذكره من سبب عدم الزام
 وان كان وجوب رد فعله متكفل فلهذا لم يحكم له رد ما لمجد في العمل
 فان مسدود العمل ودمي غير متكفل كالمتكفل ورجع بطلان العمل في الزام
 وعلى ترك الاول في قوله مسدود على المتكفل ورجع ما لمجد في العمل
 الاول في منه غير الامم والكلام فيه في قران المتكفل في امور العمل
 بتكليفه فانما لا يستادري في العمل فانما لا يستادري في العمل
 على مضمون آخر من عدم احد بها الحرام في قوله لا يقول انما هو في الزام
 اكرهه في الثاني ما ترك الاول في قوله لا يقول انما هو في الزام
 العمل كثره العمل فيها كان في الزام في قوله لا يقول انما هو في الزام
 الشايع وعلى ما لا يحسن شرحا او عقلا وعلى ما لا يحسن شرحا او عقلا
 انما يكون فيه فيها بالاعتبار في قوله لا يقول انما هو في الزام
 الجائز وادع في قوله لا يحسن شرحا او عقلا في قوله لا يقول انما هو في الزام
 او مكرهه وعلى ما لا يحسن شرحا او عقلا في قوله لا يقول انما هو في الزام
 او مكرهه وعلى ما لا يحسن شرحا او عقلا في قوله لا يقول انما هو في الزام
 كعمل العمل في المسكوك فيه في الزام او العقول في الاعتبار في قوله لا يقول انما هو في الزام
 النظر في عدم الاعتناء بغيره في قوله لا يقول انما هو في الزام
 النفس في قوله لا يحسن شرحا او عقلا في قوله لا يقول انما هو في الزام
 على ما لا يحسن شرحا او عقلا في قوله لا يقول انما هو في الزام

لما خرج ما حاروا له من هذا ما لا يسد الا باجماعكم شرعنا ما لا يسد الا باجماعكم شرعنا ما لا يسد الا باجماعكم شرعنا
لنا اننا خطا في الشارع قالوا اسعدوا الخرج ونبطل الخرج ونبطل الخرج ونبطل الخرج ونبطل الخرج ونبطل الخرج
الا باجماعكم شرعنا ما لا يسد الا باجماعكم شرعنا ما لا يسد الا باجماعكم شرعنا ما لا يسد الا باجماعكم شرعنا
مفاد في تركه وذلك ثابت قبل الخرج وجمعه وعن سكران ذلك ما لا يسد الا باجماعكم شرعنا
باب الخرج عند خطا في الشارع بذلك فاعلم انما يسد للمصالح غير ما هو شرعنا
لكل من ان الله يطلب به منكم الصالحات ولما خرج قال كل ما يحل تركه انتم
او ترك الحرام ووجب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب على الا جماع على الا
العقل لا ما العقلي ما يستلزم جمعا بين الادلة ووجب انما احد جانبا
غير مبين ذلك ليس ووجب به تسليم ان الواجب احد فافهمه فهو واجب قطعا
انما اذا ان الصالح حرام او تركه مما واجب وهو مقرر ما عند العقلي
فما لا ياتي بالامم الواجب الا به من جملة او حاد من جملة الاكساب
الا باجماعكم شرعنا ما لا يسد الا باجماعكم شرعنا ما لا يسد الا باجماعكم شرعنا
لكل من ان الله يطلب به منكم الصالحات ولما خرج قال كل ما يحل تركه انتم
او ترك الحرام ووجب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب على الا جماع على الا
العقل لا ما العقلي ما يستلزم جمعا بين الادلة ووجب انما احد جانبا
غير مبين ذلك ليس ووجب به تسليم ان الواجب احد فافهمه فهو واجب قطعا
انما اذا ان الصالح حرام او تركه مما واجب وهو مقرر ما عند العقلي
فما لا ياتي بالامم الواجب الا به من جملة او حاد من جملة الاكساب
الا باجماعكم شرعنا ما لا يسد الا باجماعكم شرعنا ما لا يسد الا باجماعكم شرعنا

الجمهور

ولا بد ولا ينشئ كون الشيء ما هو له واما ما سطر كما يكون الحق والنجاسه
 ما يستلزم من وجه آخر غير دليله من الما اول ما سلم انه لا سم الوجه الاول
 من صديق لذلك لا يمكن ان يكون غيره وهو ضعيف لان قوله سلم ان الوجه
 بعينه حاصل في وجهه قطعا عاده ما في الباب انه وجب في وجهه لا معنى وهو ان
 الاصل الوجه الاول انه لم يكن ان يكون الصالح خيرا او ان تركه بما وجب
 لانه سبب الحرام وسبب الحرام حرام وهو انما ضعيف فان كان منزه عن الصالح
 كما تقدم والاولى الحق لله لا تخلف في الما ينشئ كون الما يتم الوجه الثاني
 حرور امة العقيدة والعاور واجبا كما تقدم ثم قال لا يستلزم الا بالوجه
 ولا معنى له او كحل حيا او معنى تقيضا وهو وجهه صاعدا باخذ
 ليس من الوجه بل بما في حق الحكم لبا لو كان حصة فاستلزم النفع البعدي
 ما دون ضما وجهه الوجه فلما ركنه حصل الما في كل من فم الما ينشئ
 فلو حث هو ما قبل بل بما وحق وان كان كسب في الحكم بما ان الما لو كان
 حيا الوجه كسب في النفع وهو الوجه التمهيد لانه وجهه في النفع مستلزم
 لجنب حروره واللازم كما يظهر لانه قال الما دون من العمل حاصل في الما وتمام
 حقيقة الما وجوه في وجهه الوجه لا يقتضيه احد رايه وهو انه غير موقوف في تركه
 ولا معنى للما في ذلك الما وان سلم ان ذلك وجهه الما بل في ذلك وجهه الما
 في تركه ودر ما في الوجه على ان يصدق عليه ما في الما على الحكم على الوجه
 ما في مود الوقتية كالمال والمعتزلة لا لا سكره والمالك في العباد في العوايب
 وبالمال الحكم حكمه حصل الحكم كالمال في النقص في سبب كنه في الحكم سبب
 كالدين في تركه فان كان المستلزم عدمه في الشرط فيما لا تعدر هذا السلم
 انما لا يحكم الا بما في الما في الما في الحكم على الوجه في سببه وهو جعل

اقتصادی

الشكالييف

هذا العلم فمعرفة ذلك ليست تكليفاً ظاهراً بل لا شعوراً بالانتماء لشيء من الوجوه
 وحاشا ان احدنا ان ما ذكرتم لا من تصور الوجوه بل من تصور الوجوه من المكلف
 الجدل وان التفت لغيره من غير ان يعلم او غيرهما فهو غير محمل للمكلف وانما سمعنا
 سبط الحس عليه فيكون ما خلا سائر ان ذلك من غير ان التكليف كالتكليف
 ما لم يحل لوجوه وجوب الفعل او عدمه لو لم يحل العلم باحدنا
 ما كان العلم من اسم الامر والعدم من اسم الاخرين ولما لا يخفى والمكلف
 فلا قسم وكون كل تكليف تكليفاً ما لم يحل باطل بالاجماع لان من جوب التكليف
 بالاحمال لم يقبل بوجوبه ومن قال بوجوبه لم يتم قالوا انما لم يتم لم يقع وقوع
 فله تكليف ما لم يحل وقوعه بالبيان وهو يصدق رسوله في جميع ما طرد منه
 ان لا يصدق وقد كلف بان لا يصدق في ان لا يصدق وهو في الالف
 يصدق في ان لا يصدق في عدم ان لا يصدق في عدم ان لا يصدق في عدم ان لا يصدق
 فكذلك لا خلاف ما اجريه في ان لا يصدق في عدم ان لا يصدق في عدم ان لا يصدق
 في عدم ان لا يصدق في عدم ان لا يصدق في عدم ان لا يصدق في عدم ان لا يصدق
 واخباره في سورة الاخبار في قوله صلى الله عليه وسلم ان لا يصدق في عدم ان لا يصدق
 لا ان لا يصدق في عدم ان لا يصدق في عدم ان لا يصدق في عدم ان لا يصدق
 بالبيان في عدم علمهم بالخبايا بانهم لا يؤمنون لكان من قبل العلم بالتكليف
 اشياء وقوله في ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم ان لا يصدق في عدم ان لا يصدق
 الا ابتداء ولا كما لو علم ما ذكرتم فله ذلك في العلم بالسخط من التكليف
 بكل مستند حصول الزط الزط من شرط التكليف قطعا خلافاً لما في
 الراي وهي تتوعد من تكليف الكفاي بالفرع والظاهر الوجه الثاني ان
 من طام في صلح على ذلك في ذلك قبل العلم بذلك في ذلك قبل العلم بذلك

وایمن

[illegible]

الفعل اذا كان الوقت مسما وقد وجد شرطه عند دخول الوقت وان كان
 من محكم التكليف فلما شق منه زمانا مساويا لزمانه في كل جزء فانه مع الفعل في كل جزء
 ينقطع قبل الفعل في كل ان لاسي في كل تكليف في الجزء والاخر فلا يترك
 عند التكليف وانما يطلان الملاءمة في العود لولنا انهم لو لم يعلموا
 انهم في وجوبه ولده لا شقوا شرطه عند وجوده في كل جزء
 فلهذا لا لم يعدم مع فعله ولم يترك الى فعله وقد انكره في كل جزء
 قبل دخول الوقت وهو معانده وقيل العار وهو مخالف للاطلاع على
 الوجوب والوجوب قبل التمكن من الفعل وعدمه وجوبه في كل جزء العار
 لعدمه وجوبه في كل جزء الاول في كل تكليف لعدم شرطه وعدمه في كل
 محكم لازم ان لا يكون الامكان شرطاً للتكليف لعدم شرطه في كل جزء
 تكليفه في كل جزء وجوبه في كل جزء ان الامكان الذي هو شرط التكليف
 الى كونه مما لا يحدده عند حضوره في كل جزء وجوبه في كل جزء
 الذي هو شرط وقوله وجوبه في كل جزء بالتكليف فان غلبت في كل جزء
 الامكان شرطاً الاول في كل جزء فان عدم شرطه لا ينافي اول الثاني في كل جزء
 لا يغير محل الرابع ثانياً الذي يترجم ما ذكرتم ان لا يصح التكليف مع فعل
 الامر لعدم الشرط كما ان شرطه عدم الامكان ليس له المأمور في كل جزء
 في كل جزء الامر وجوبه في كل جزء في كل جزء في كل جزء في كل جزء
 والامر باجل في كل جزء في كل جزء في كل جزء في كل جزء في كل جزء
 لا يصح ما ذكرتم في كل جزء في كل جزء في كل جزء في كل جزء في كل جزء
 لا يصح الا اذا ذكرتم بل هذا ما لا يخفى وهو انما لا يتفق في كل جزء في كل جزء
 المأمور به في كل جزء في كل جزء في كل جزء في كل جزء في كل جزء

فان كان الفعل في جزمه فاعلم انما هو بالوزن على الفعل والركب واما
وذكر ابي القاسم الاول في هذا الكتاب في اللغة والاصح في الكلام على
راجد الى الكلام المتعدي وهو شبيه بين مودين قلده بالعلم والمعلم
موردي ولو لم يعلم ذلك لكانت الجازية او لا غيرهما والمخرج لا يوافق
على الفعل المتعدي وهو مودين مودين قد خرج من المبادي وشرح في هذا
الترجمة في هذا الكتاب في اللغة والاصح في الكلام على لان الراجح
وغيره والوجه الماسلوه هو القرآن او لا وهو السد خبره ان كان قول كل انه
قالا لاجماع وان كان مشاركه في الاصل فمعه الحكم فانما كان في الاماكن
واعلم ان الحق را حوالا الكلام المتعدي او لا ولا لاه اسليه لا كان في جزمه الكلام
المتعدي بين مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين
واما انما انما السد في بعض خلاصه لم يفرم بل كانت على الماد والارزم شفت
لما المودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين
احد من المودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين
المودين لان نسبة القيام الى ربا واشتبهت في الماد فثبت سواد مودين مودين
ام لا ووجه مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين
وهو الكلام المنزل على السور فلهذا لم يفرم مودين مودين مودين مودين
ما مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين
فلهذا لم يفرم مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين
مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين
سائر الكلمات السواد فلهذا لم يفرم مودين مودين مودين مودين مودين
مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين مودين

قطع لان العادة لبعض فرقة ليدم الاعاى مكان لا يكتبها بعض
 او يكتبها على كاسها ولو تادروا قدس من قونا العادة بعض خواص حاصل
 مثل لاف ذلك نعم شرط في شرطه فربما لو اوازره بغيره في الحمل
 المحض في خلاوة اضعف لانه يستلزم جوار سقوط كثير من القرآن ما ثبتت
 في الحمل ولم يواتر اكتفاءه ذلك من اوازره في الحمل وبعده يستلزم جوار
 كون بعض القرآن المكرر قد اثبت مع اليقين بقران في الحمل مثل قول
 يوسف لعلك بين خبابي الذي يكلمك بان لاف اوازره في الحمل في قوله
 مكررا الا ان جوار عدم لاف في الوقوع والوقوع لا يوجب جوار بعض الاعاى في قوله
 ذلك المكرر لانه لم يواتر كان جائزا لانا نول في قطع النظر عن ذلك لاف
 وهو وجوب امر حاصل من الفصل الحرم بانقطاع النقط لاف في قوله
 ما لا يصور العاى اوازره كما هو الاساس كما انقطع بذلك ثبت لاف في قوله
 وانهم ما لدليل ما يوجب امر حاصل من جوار ما هو في قوله
 وسلي وانه قيل لهم ان ذلك المستقبل في حق نعيم بطانة بالقرآن
 فان من احد في ما لم يثبت انما مكرره مما ثبتت في قوله بعض المكرر
 محسونا او زعموا واما يقال لو شرط اوازره في الحمل دون لو لم يثبت
 قرانا في لم يلزم ما ذكر وانهم ضد الا يتفق قولنا انما انما لاف في قوله
 ما يفتصل ما بين السورة لانا انما في كل سورة في ادم لا ياتي في قوله
 عشرة وهو غريب وما نرى في قول الشافعي لانا انما في قوله
 والظن في غير ما في حكمه قال مستند العاى في السورة في قوله في قوله
 الا واد كاحد والامام في خفض السورة وكذا لانا لو لم يكن لكان بعض
 القرآن غير متواتر كذا وما كذا في قوله في قوله في قوله في قوله

يقول العرفان السبع منها ما هو من أصل المذاهب والنسب وحفظ اللفظ والكتابة
 وحرارة ذلك لا يجامره ومنها ما هو من جوهر اللفظ وطايب ذلك من غير مقتول
 والا لكان غير موافق ومن القرآن غير موافق لغير مقتول من غير مقتول
 فاعلم ولا يمكن ان يفار الى احد ما بقية معاني اذ هو المتقار وروى المتقار وروى
 الواسع من القرآن لانه كما قالوا في ما هو من جوهر اللفظ والكتابة
 جازر من معانيه لا سيما ما كان في ما هو من جوهر اللفظ والكتابة
 تلو معاني احد ما بقية معاني اذ هو المتقار وروى المتقار وروى
 لا يميل به ولا فارقا خطا وتزل لا في العمل بالقرآن لانه من اصل
 تصحيحه في جوهره من معانيه لا سيما ما كان في ما هو من جوهر اللفظ والكتابة
 يقران لعدم توافقه ولا حرج في العمل به او لم يتقبل فخر او موثر في العمل به
 بكلامه غير ما هو من جوهر اللفظ والكتابة لا يكون قرانا او غيرا وروى
 قرانا فاعلم ان من اصل اللفظ والكتابة لا يكون قرانا او غيرا وروى
 الجواب السبع لوراني يكون من معانيه في وقت العمل به لا سيما ما كان في ما هو من جوهر اللفظ والكتابة
 خطا وخطا الاول من معانيه لا سيما ما كان في ما هو من جوهر اللفظ والكتابة
 عمل قرانا ليس بقرآن فاعلم ان من اصل اللفظ والكتابة لا يكون قرانا او غيرا وروى
 متقار اما لا شر ان اوجلال او طهور لم يشبهه والطاهر او عصف او فوجوه
 قران العلم لان المطلوب من العلم هو ان يكون قرانا او غيرا وروى
 ايات حكمت من ام الكتاب في قران ايات فاعلم ان من اصل اللفظ والكتابة
 موافق في نفسا وظهر او المشابه غير المعنى المعنى وروى المعنى
 كما يشتركي في طوره فردا او لا محال ومع غير ان في ام الكتاب او غيرا وروى
 والامر ان قران مدح العرفه او لان ظاهره لم يشتركي في نفسه وروى

فخرجوا إلى الحكم باسمهم بطريق العادة وهو حق على متابعي المشايخ
 جواً فمثل هؤلاء المأخوذ منهم من غير ما يريدون وقف على قولهم ما يعلم
 ما هو إلا الله وحده ولا يكون في غير العلم سماعاً والظاهر خلافه وإن
 الرقص مع واليه من في العلم فيعلمون ما يريدون ذلك لأن الخطاب
 على أنهم جميع وإن كان لا يسمع من الله لأنهم لم يسمعوا من الله وإن
 بالمعروف ولا من غير المعروف والمعروف من غير المعروف
 لما نزل في الظاهر من في الخطاب على الله تعالى في الشريعة
 الكثر مع الله لا مع غيره من الأسماء مع غيره من الأسماء والظاهر
 في الأصناف من مع الله مع الله والظاهر مع الله من الأسماء مع الله
 في الأحكام كذا لا لا مع الله مع الله والظاهر مع الله من الأسماء مع الله
 الصدق مع الله أو ما يفرق من المعاصي على ما مع الله من الأسماء مع الله
 الصغار والأكبر من الأسماء مع الله من الأسماء مع الله من الأسماء مع الله
 السند والبرهان والظاهر والظاهر من الأسماء مع الله من الأسماء مع الله
 وهو المراد ما هو من الأصول والبرهان من فضل أو قول أو غير ذلك من الأصول
 من المختصين على الله لا مع غيره من الأسماء مع الله من الأسماء مع الله
 كبره أو صغيره وحالته الروايات من ذلك مع الله من الأسماء مع الله
 بخلاف المعزول مع الله من الأسماء مع الله من الأسماء مع الله من الأسماء مع الله
 يجوز ذلك كما هو من الأسماء مع الله من الأسماء مع الله من الأسماء مع الله
 الطابع من الأسماء مع الله من الأسماء مع الله من الأسماء مع الله من الأسماء مع الله
 فظلال فاحده المعصية العتيقة والظاهر من الأسماء مع الله من الأسماء مع الله
 بعد الكثرة والظاهر من الأسماء مع الله من الأسماء مع الله من الأسماء مع الله

على الله

فليس المقدم ولا المزمع المصدق مطلقا اصطلاحا لغير الكذب مطلقا وانما
 الكذب من غير ان يكون بيان كاشفا للبيان الكلي بل هو من غير ان يكون كاشفا
 فالاصح على مقتضى ما قلنا ان كان من غير ان يكون كاشفا للبيان الكلي بل هو من غير
 ان يكون من غير ان يكون كاشفا للبيان الكلي بل هو من غير ان يكون كاشفا للبيان الكلي
 والاصل ان الكذب لا يكون كاشفا للبيان الكلي بل هو من غير ان يكون كاشفا للبيان الكلي
 والبرهان على ان الكذب لا يكون كاشفا للبيان الكلي بل هو من غير ان يكون كاشفا للبيان الكلي
 صلوته هو ان الكذب لا يكون كاشفا للبيان الكلي بل هو من غير ان يكون كاشفا للبيان الكلي
 ان علمت صفة ما فانه مثل في مثل الصداق في مثل تمام يعلم وان لم يعلم
 فما لا يجوز من الكذب بل ما لا يجوز من الكذب بل ما لا يجوز من الكذب بل ما لا يجوز من الكذب
 فالحق ان العلم بان الكذب لا يكون كاشفا للبيان الكلي بل هو من غير ان يكون كاشفا للبيان الكلي
 لما علم على اجراء اذ لم يعلم وطهره من الكذب بل هو من غير ان يكون كاشفا للبيان الكلي
 شذوه والوجوب في ما لم يثبت وادام بطريقه فالجواب ان الوجوب
 والكذب في ما لم يثبت وانما لا يكون كاشفا للبيان الكلي بل هو من غير ان يكون كاشفا للبيان الكلي
 الا باجماع اصحاب الوجوب في الكذب بل هو من غير ان يكون كاشفا للبيان الكلي بل هو من غير ان يكون كاشفا للبيان الكلي
 احرارهم كالقيام بالعبادة والاكل والشرب فالحق ان الكذب لا يكون كاشفا للبيان الكلي بل هو من غير ان يكون كاشفا للبيان الكلي
 ولا فائدة خلاف في غير ان يثبت كصحة كوجوب العبادة والاكل
 والبرهان على ان الكذب لا يكون كاشفا للبيان الكلي بل هو من غير ان يكون كاشفا للبيان الكلي
 ارجح من ان الكذب لا يكون كاشفا للبيان الكلي بل هو من غير ان يكون كاشفا للبيان الكلي
 فان عرف ان الكذب لا يكون كاشفا للبيان الكلي بل هو من غير ان يكون كاشفا للبيان الكلي
 الحسين من كونه حاصلا من ان الكذب لا يكون كاشفا للبيان الكلي بل هو من غير ان يكون كاشفا للبيان الكلي
 فانقول كونه حاصلا من ان الكذب لا يكون كاشفا للبيان الكلي بل هو من غير ان يكون كاشفا للبيان الكلي

الفصل بعد اجماع كقطع لولا ان فرق الكون دون المرقى والمصنف
 ما نزل قوله لولا ان فرق الكون ما نزل قوله لولا ان فرق الكون ما نزل قوله لولا ان فرق الكون
 المرقى او لولا ان فرق الكون ما نزل قوله لولا ان فرق الكون ما نزل قوله لولا ان فرق الكون
 والاسرار الى بالا عرفنا ديان قال قلت لعل من اجاب عن التذنب والاسرار
 ما هو فان قيل فرق ذلك وقال ابو علي بن جلا وادع من انما كانت خافه
 دون غيره وقيل هو كما لا يعلم حده وهو كذا وكذا فنقول وان لم يعلم
 حده ليس هو من الله الا انه لا يوجد ما يثبت الحصر والتذنب الى ما هو
 من غير حصر وهو الحق من المصنف وهو المصنف بايان طهره
 الترتيب والتذنب والافان باجماعها معان ان علم حده فانه قد
 وان ما لم يعلم حده فان طهره من المصنف لانا لا نعلمه من المصنف
 انقطع بان الصلاه كافر او يوجب الى هذا المعلوم معده وذلك قطع المصنف
 بالتركيب ما هو والحق قولنا لعل كان لكم فرس رسول الله اسود حسنه
 خصه بالمصنف المسمى به هو فعل من ما فعل مع الراجح الذي عمل ما يتبع قولنا
 على اخص ربه منها وطرا ورجا كما لا يكفر مع المومنين حرام او
 او عساه لم ولولا السر كذا اوى سراج النيران ذلك في المومنين
 وفر المصنف انما اذا او طهره من المصنف طهر المصنف انما لم يرد المصنف
 وما يرد لم يثبت للابايل والاصل عدمه فثبت انما لم يرد المصنف
 المركب وهو المصنف اذا لم يظهر من المصنف طهره من المصنف المصنف
 ولا تذب بالاصل والحق ما في المصنف فرق قوله رجلا كذا مع اصحاب الراجح
 من المصنف ولم يثبت انهم فدان معني من الالامه ونما ان المصنف
 الرسول والحق بان المراد انكم لم تعلموه ما تعلموه قالوا فانتموه حبيب

فقدان

بفضل تشارف واصل الكار يا قويا احياء واما العلم الوجوب من موانع
 من العلم بالواجب عند المصنف غير الختام لا لولا ان شاء الله تعالى
 ساجدا جودت الوجوب جودا لا خالفا ثم قطعا هو العلم عليه كما في اصله
 يتبين هذه غايات كسبها على احتياط الى ان حصل وقد اجبت عندنا
 فيما لا يكمل المحرم ورتبه وجوب العلم اذ العلم السلي في الواجب من
 كون كل احتياط واجب على ان الاحتياط انما شرع من وجوبه كانه العلم
 بغيره اركان من هو الاصل كصوم عمن اول الاصل بقا وصرح انما
 ما حصل بغير ذلك ولا وجوب لا اصل ولا يجب فيه احتياط كالمصوم الذي
 حلال يصرح انما النذوب الوجوب بسلام السليح والابا بغيره فيكون
 وهو ضعيف قولنا العاطلون بدلا لا نعلم مع النذوب على وجه الوجوب لا لاجل
 فيصير الوجوب على السليح واما التكليف بالامتناع والوقوع في
 سلبه او الكلام فيما وجد في حر والفضل وكذا الابا بغيره فيكون
 اسبق من غيره من العلم ولا من على الحاجب فيصير النذوب وهو المطلوب
 فان النذوب الابا بغيره بسلام السليح فان وجوب السليح مع الامتناع
 الوجوب في كل مع النذوب والابا بغيره على رتبة العلم
 والاسبق وقد علمت ان الحاجب حسن ان الابا بغيره وهو المصنف في وجوبه
 احياء في العلم بغيره في العلم بغيره بدلا لا لغيره الابا بغيره
 لا سعاد المصنف الوجوب في النذوب لم يتبين العلم بالاصل والوقوع في
 انباء وقرنا لم يحسب الوجوب ان ذلك من العلم بغيره في العلم بغيره
 واما فيما لم يرد في غيره وهو على الشرايع يتبين علمهم ان لم يتبين
 من حيث كماله من ان مسدودا علم بغيره في العلم بغيره فان كان

وكلما واصل احد من الواجب
 فانه يجب عليه ترك العلم احتياطيا

النسبة

12/11/19

[illegible]

الجواب انه اذا وجد السان بالفعل لكن البيان بالقول اكثر حكمة من البيان
 بالسوى لكن البيان بالبول اربع باو كذا من الوجه فان الدليلين ^{منها} _{منها}
 واحدا هو انهم دليل اخرج وقت احدتها مرة وثان قيل لهم لا تعالوا
 الوجه منكم فخرجوا من السلام للاصحاب فلهذا لان القول بالوجه ^{منها} _{منها}
 بينما لاننا نتقرون بالاعمال والوجه عند العمل لا عمل فيروى بالتقدير
 كقول الاول وهو الوجه حتى الرسول لعدم تقديره فانه ثابت ان يكون
 القول عاما لا لولا فلهذا خرج القول والفعل ليس لانه خرج وجه ^{منها} _{منها}
 فان حصل الناس فالله ان عدم القول وعدم الفعل والوجه ^{منها} _{منها}
 لعدم القول يعني من جهة وتوهم الدليل الرابع من وجهين وجه القول ^{منها} _{منها}
 اذن وذلك لانه يزيل حكمه من جهة وجهه لكن انما يزيل وجهه ^{منها} _{منها}
 دون اصل الفعل لانه صرح بعدم انما ان الدليل ^{منها} _{منها}
 مرصودون وهو الوجه في القول على الاصحالات فان كان حاصرا
 بالادلة فلهذا صار من اصلا وان كان خاصا به او عامه ولما فلا ياتي
 للمادة لعدم ثبوت حكم الفعل من جهة وانما خرج فلهذا خرج القول والفعل
 ليس كما خرج الفعل ^{منها} _{منها} وهذا العمل فالله والوجه لعدم الرابع
 ان يدل الدليل على عدم دون التكرار ^{منها} _{منها} من القول للاصحالات
 فان كان حاصرا به فلا ياتي في الاء وانما خرج فانما خرج القول ^{منها} _{منها}
 وان لعدم ما فعل ليس ^{منها} _{منها} فان جعل فلهذا ايهب السلسل ^{منها} _{منها}
 لغير فانه لا يوافق مع عدم الفعل فها قد يمتنع القول حكم ^{منها} _{منها}
 لسلطة المعارض المستلزم ^{منها} _{منها} وان كان حاصرا بالادلة ^{منها} _{منها}
 مرصود في الاء ^{منها} _{منها} فان جعل ^{منها} _{منها} فلهذا ايهب ^{منها} _{منها}

[illegible]

الموافق

✓

متناهية وهو خطأ الخالف لصاحبه وهو معنى جقيقة ما عليه الاصحاب وهو مطلوب
 وادور وجوبه لصاحب التصار على ان يصدق في كل واحد من هذه طائر الزاوية
 اصحاب العاكسة من نظر عطفه وتعارض المنه وشتبا الصبح والعاكسة من كثر وقلة
 اشتراكات بالفرق بين الفاعل والفعلي بين الاشياء اهل الغيرة والغير واصحاب
 الصبور والصار في الاصناف لا بالاول والاولى لعدم تخصيصهم والخاصة لا الحسنة
 ما ذكر ما يطرأ فاعلم ان هذا اذا وجد في كل واحد من الغيرة والعبادة طائر الاصحاب
 اهل الدين الكرم او علمهم انهم اصحاب طائر الخائف يكون في فقه اشتمل الاصحاب بالاصحاب
 وان تعلم الاصحاب ذلك على معنى فاعلم ان طائر الخائف فقه اشتمل الاصحاب بنفسه
 على الاصحاب والفعلي فاعلم ان هذا هو معنى المطلب لانا نقول ان كل واحد من الاصحاب قد
 هو الذي يثبت بذلك هو وجوبه على طائر بل هو وجوبه من صوره من الاصحاب فقه
 وجوده من وجوب ذلك المعنى سواء قلنا الاصحاب على ام لا وجوبت هذه المعنوية
 من الاصحاب ودلائلها السامعة على وجه النقص لا هو مصحح كون الاصحاب
 ما جعلنا دليلنا على كون الاصحاب كالمصحح على قولنا لا وجوبه ولا لا دليلنا على
 البعد من قولنا انهم اصحاب انهم مصحح على الفاعل واصحابه انهم اصحاب غير الفاعل
 لا يقدم على الفاعل بل الفاعل هو المقدم على غيره فلو كان غير فاعل لزم
 تبادله في الاصحاب عين وانما تبادله وانما تبادله في الدلائل معصاها ان
 الاصحاب هي ازايا طائر المجموع من الازايات فان غيره لا يقطع ولا يقدم على طائر
 اصحابا فاعلم ان الدليل بانفسه في اصحاب المسلمين في غير عصره ولا في الاغنام
 حظه الخائف من عدمه على الفاعل مطلقا في غير عصره ولا في الزمان وان سلم
 فلا يكوننا او معصاها في الاصحاب في الخلد ونقدم ان اكثر حصيلته في الاصحاب على
 الصالحين والباقيين كذلك ولان قد ثبت بالطريق ان ثبوت طائر الاصحاب

والله اعلم

والاحاد وان لم تواتر فقد تواتر القدر المشترك حصل العلم به كما في شئ
 على وجوده عالم برأى المصنف تأنيها على الناس بما يقولون من قولهم انما هو مطلق
 لعدم الخلو به باسباع الاتفاق على قوته بما وباسباع لعدم باسباع
 القاطع وبذلك لم يسم لان قبول الاله لما لا يخرج عن الاحاد فلا يصح
 الاجماع اليها ومن لم يدرم الاجماع على القاطع فجزء لا يتناول ويستدل به
 بدل على ما في الحكم لان العادة اقتضت اجماع شلهم على المظنون ووجب
 بمحض الحكم واحدا والاحاد في العلم بوجوب العمل بالظاهر يستدل بالامور
 كقوله بان الاجماع بدل وجوده بل ما في الحكم المجمع عليه لان الظاهر يقتضي
 اجماع شلهم على مطلقون فيكون الحكم محاد وهو المظن والظاهر بان العلم
 بذلك ولما عصب اتفاقهم على مطلق اذا وقي قدر النظر والمافرا في العاصي على واختار
 محاد في العلم بوجوب العمل بالظواهر فلا تال الخلف سنا لكل شئ محروده وهو
 وخابر الظهور وحدوث محاد لم يذكر وكتبت ما لم يكن حجة في الخلفا لكون
 احمر وحصى قالوا اول ما قال اربع وثلاثين كتابا في كتابا لكل شئ في جميع
 من سنان للاحكام الله الاله والاجماع في قوله تعالى انهم ثمان سار علم شئ في
 الى الله ورسوله فلا مرجع غير الكتاب والسنن ولكن شئ محروده فيما اراد بان
 الاول لا ينافر كون خبره اربع ثمانية او لا كون الكتاب ثمانية محصل لا سبيل
 في وسط الاجماع وبيان السلي محصل بان خبره اربع والجمع على ثمانية محصل لا سبيل
 وان سم محاد في الظهور فلا يعادى القاطع قوله وفروه بنابر الى قوله لا ينافر
 ان يقولوا لا يصلوا اما ورد في احكام الله في قوله لا ينافر اما هو منهم ما علم
 والظاهر انه كونه محاد لكل واحد لا لكل واحد من اسلام النبي اذ ان ظاهر
 كما في قوله اما سائل بل في حديث محاد وحياته اهل الاجماع عند ذكره او لا

منه من الامور التي لا بد من معرفتها
مقتضى ايجالها والاعادة مع وقوعها
ولا يبعد بخلافه

الحمد لله

المسمره كالاداني والافاده واللعاب والمردون خيرا والمصحف خيرا
 اي القول يكونه مطلقا والاكثرية ان ليس كالمكان العادة فاصح
 هذا المصنف الكفر في العلم والمصنفين بالاجتهاد والافاده قوله مثل
 هذا المصنف خيرا انه لا يصح فيه التميز بين مسرور كون المكان لا يدخل في
 اتفق فيما ذلك ووافقه في غيره فلهذا كان كذلك قوله المصنف خيرا
 في الحديث واجتماعهم فيها ولا يثبت من حيث هو اليهم والافاده
 في البلا والافاده في العلم والافاده في العلم والافاده في العلم
 باطلاعهم على الراجح من قول الخالف راجح وهو لا يفتقر في
 ويتناطرون في بعد ان لا يطلع احد منهم على دليل في الخالف
 قوله الاحقن بالاجتهاد احرار غير متفقين في موضع اخر لا يكتفي
 بالوجه والافاده في العلم والافاده في العلم والافاده في العلم
 اصحاب فرماده ووجه الرجم فاذ لك فرا في اهل الحديث كاذب
 فان قيل لاهل العادة في اتفاق من غير راجح لانهم يوجبون اللاحق
 معك خبرهم ارجح لم يطلع عليه البعض فلهذا لا يترك العادة فاصح
 في ذلك منها مطلق والاكثرية في راجح فلهذا لا يترك العادة
 وجب اطلاق الاكثرية ان لا يطلع عليه احد من اهل الحديث
 الاكثرية خبرهم فاصح خبرهم والاحتمالات البعيدة لا تنفي الظهور
 هو المذهب في حجة تنفي جميعا كما سعى الكبر في حجة المذهب والباطل في حجة
 لانه انما يدل على حجة واحدة من جهة وجود الباطل فيها ولا ولا
 حاله في حجة واحدة من جهة وجود الباطل فيها ولا ولا
 روايه خبرهم اتفاقا على احكامهم وحقيقتهم ورايه خبرهم على

بحكم المادة في غيره ظاهر وادواتها لا بشرط ظهور بين المحدثين الا واحد
 فلو كان لصحة من العلم وحواله لا طرح المختار في هذه المادة وان لم نعالج
 له صدق سبيل المؤمنين واجماع الامم عليه فيسبيل الله لان الاجماع في
 حسن المؤمنين هو المنقضي عند الخطا وهو منصف فيما قلنا شدد اذا افترقوا
 ولم يذكره احد قبل سوار الله اوجب واجماع او قد عرفت ان قول سبيل الله
 ولا في عند خطا في قول الخطا في اجماع فلو انقضى العصر ان ابي هريرة
 عنه ان كان مسا لا حلالا في سكونهم في فروعهم فكان قولهم الظاهر
 صانع على القول السليم مخالف لعملي انه لم يحدروا وقت خلافه في روى
 اوله فلا اجماع ولا في مثل خلاف الظاهر لان عاودتهم ترك الكوف
 الاخر ويطبق به لما ذكرناه في الثاني انقضى العصر لصحة الاحتكام الى
 هريرة في المأذون في الصلوات الحكم واجيب ان العرفي قبل سوار الله
 وانما اذا لم يثبت عليه الاكثر قولنا اذا قال واحد او جاع يقول
 اجابته ولم يذكره احد منهم فان كان عهد سوار الله اوجب لم يدل
 على الواحدة قطعا او لا عاوده بالكاره فيمكن كونه وان كان قبل فيكون
 اجتمع له اوجب وانظر فيها فقد اختلفت في القولنا اجماع او ليس
 باجماع قطيع في الثاني ان سبيل الله عاود ولا في روى عند خطا في قول الخطا
 عواجم في شرط العرفي العصر قال ابو حنيفة بن ابي هريرة ان كان القول
 مسا واجماع وان كان حكما فلا لنا سكونهم ظاهر فروعهم اوجب
 مسكوت الكل مع اجماع والمخالفة عاود كما ترى عليه الحسن فكان ذلك
 فمرا تارة الاتفاق لنا قول ظاهر الله لا يورق قطعهما في حينه على
 السبيل في المؤمنين وقول كل الامم وبالجملة ليس الحق الاصل في روى

جماع

الى قول القيس وهو ان المضاف في قول القيس الى المضاف وهو المضاف الى
 باجاء ولا ياتي بان يكون ان يكون خبر لم ينكر لانه لم يثبت خبره فلا راد في المسند
 او اجتهد في حذف المضاف او حذفه لكن كسح حذفه ما روي
 لا احتار في جاني واحد المضاف حتى يظهر بعده او دمره فلم يبق في قوله
 او لا يلاحظ او الله كما فعل في ان يبين في مسند القول في مسند القول
 اظهر الامكان في قولك فقال انه والله لكان رجلا مدينا في
 روى من قيام هذه الاحتمالات لا بدل المضاف فلا يكون احكاما
 ولا في المضاف وان كانت تحتها فخر حذف الظاهر لا عام من غير
 ترك السكت في مسند كقول ما ولولما را حله الحامل ما جعل الله
 ما غير بطلها سبيل فقال هو لا ما زاد لئلا يترك كقول امرأه لما بقي
 المضافات في المضافين المضافين وانتم احد من غنطار او غنطار
 عن فقال كل او غير غنطار المضافات في المضافات وكقول مسند المضاف
 لما قال كروى را في ايمان الاولاد انهم معين را بكسر الخاء
 المضاف اليك وحرك في ذلك مما يوقف عليه الشيخ لا تارة في قول
 المضاف المضاف وهو المضاف باجاء فيكونهم دليل ظاهر في قولهم لكن
 اجابا المضاف المضاف في قولهم في قولهم اجابا قطعا بل في قولهم في قولهم
 ما في قولهم في قولهم المضافات المذكورة في قولهم في قولهم
 را ما بعد وصفه لا يصلح في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم
 ما قلنا ان في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم
 فان كانا في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم
 وروى في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم في قولهم

فيما قبل من سوارا والقبيل الحكم سواد لان اكلار الحكم اكلار القبيل
 ان نذكر اذ اتفقوا في شئ من اهل عصره ولم يتكروا ما انما لم يشترعهم
 الا بكار لا بد من المواضع فطما وبه على الاكثر لانه لو كان لا قول لهم بعد
 او لم قول فخالف لم سئل بخلاف ما تقدم وان ذلكوا اكثر من مرة وكان
 فيما نعم به الصواب رجا اما في القطع قال سواد في العرف غير مشروط بالحق
 وقال احمد وابن تومر كذا في شرط من الكسوة وقال الامام ان كان في مكان
 بشرط في دليل السمع او استدلال بانه يورد الى عدم الاجماع للبلاهي واد
 بان المراد من الجمهور الاولين او لا يدخل الملاهي قول العرفي العصر
 الجمهوري غير مشروط في القضا واجابهم وكذا في غاذا العرفي او لجمهورهم
 و لغيرهم مما لا يدخل المحقق وقال احمد وابن تومر كذا في شرط الكسوة
 و في غيره وقال الامام الحسين ان كان سنده فيها غير مشروط بالاجماع
 ان الملاذ لا يسمونه بشاؤلا بالعرفي عصره و ما لم يصرحوا به استدلالا
 الا العرفي لا يدخل الاجماع فلا حق للجمهور في معنى بعضا والا لازم باطل لان
 الجمهور من جمهور الاولين ان الاصفين اما ان يقال لهم يدخل في الاجماع
 او لا يدخل لهم فيه فان قلنا لهم يدخل فلا ترد العرفي الجمهوري مطلقا
 بل العرفي الجمهوري الاولين وان قلنا لا يدخل لهم فظاهر لان الجمهوري
 هم الاولون فان شرط العرفي عصرهم قال قالوا السلام العاد اكلار
 الصحيح مع عدم الاطلاق بخلاف قلنا بعيد و بتقديره فلا ترد مع العاطف
 كما في العرفي قالوا لم يشترط مع الجمهور من الجمهور عن اجتهاد قلنا
 وجه لتمام الاجماع قالوا لم يغير حاله مرات لان البكر كل الاله
 قلنا من العرفي والعرفي اني هذا قول من جمهور الاولين فلا اجماع

وتسلك

ملفوظ

۱۱۱

بما نزل من الكتاب

از بعد ان ان العقل كالاختلاف في اقسام الولد ثم راني في بعض النسخ كان
في خبره من قول العيون من هذا الباب انما هو المادة في بعض النسخ وارجح
وارجح تارة اخرى ان كان في هذا النسخ انما هو لان هذا النسخ في
اجزاءهم على السمع كل من هذا حسب نفع الاجتماع الاول واولى من غيره واما
المعاني كالمستعمل فيهم انما هو من حيث لو كان في هذا النسخ انما هو في
قوله انما هو في الاتفاق وارجح انما هو في اقسام المستعمل فيهم تارة اخرى ان كان في
منه في العهد انما هو في ذلك لان هذا هو كل المادة وارجح انما هو في
انما هو في كثير من النسخ انما هو في الامور الصادرة عن المطارد السمع
بالمعنى واما في هذا النسخ انما هو في هذا النسخ انما هو في هذا النسخ
العصر الاول من قولين والعين من هذا النسخ انما هو في هذا النسخ
وقال كل من هذا النسخ انما هو في هذا النسخ انما هو في هذا النسخ
مع حصوله في هذه النسخ انما هو في هذا النسخ انما هو في هذا النسخ
ان هذا النسخ انما هو في هذا النسخ انما هو في هذا النسخ
انما هو في هذا النسخ انما هو في هذا النسخ انما هو في هذا النسخ
اختلاف النسخ في هذا النسخ انما هو في هذا النسخ انما هو في هذا النسخ
ان هذا النسخ انما هو في هذا النسخ انما هو في هذا النسخ
من هذا النسخ انما هو في هذا النسخ انما هو في هذا النسخ
تارة اخرى ان كان في هذا النسخ انما هو في هذا النسخ
مع عدم السمع انما هو في هذا النسخ انما هو في هذا النسخ